جمهورية مصر العربية جامعية القاهرة كليية كليية الحقوق الدراسيات العليا قسم القانون الجنائي

المُوَاجَهَةُ المَوْضُوعِيَّةُ وَالإِجْرَائِيَّةُ لِلْإِرْهَابِ فِي ضَوْءِ مَبْدَأِ الشَّرْعِيَّةِ

« دراسة مقارنة »

رسالة لنيل درجة الدكتوراه في الحقوق

مقدمة من الباحث / أحمد محمد ناجى محمود شتلة لجنة المناقشة والحكم على الرسالة:

- الأستاذ الدكتور/ مدحت عبد الحليم رمضان رئيسًا و أستاذ القاتون الجنائى مشرفاً رئيس قسم القاتون الجنائى كلية الحقوق جامعة القاهرة (سابقاً)
- الأستاذ الدكتور/ عمر محمد سالم عضوًا أستاذ القاتون الجنائي عميد كلية الحقوق جامعة القاهرة (سابقاً)
- المستشار الدكتور/ أحمد فتحى أبو العينين عضوًا نائب رئيس محكمة النقض

١٩ ، ٢م

سِنمِ ٱللهِ ٱلرَّحْمَنِ ٱلرَّحِيمِ ﴿ وَقُل رَبِّ زِدْنِي عِلْمًا ﴾

صدق الله العظيم سورة طه الآية (۱۱٤)

إهداء

إلى والدى الأستاذ الدكتور/ محد ناجى شتله، الذى لولاه بعد الله عز وجل ما كنت شيئًا، فهو قيمه وقامة من المبادئ، والمثل العليا، والأخلاق الكريمة، فلولا دعمه المعنوى الدائم، وحبه المتدفق ما كنت شيئًا، حفظه الله وأدامه علينا نعمه وحفظه الله من كل مكروه.

شكر وتقدير

" الحمد لله الذي هدانا لهذا وما كنا لنهتدي لولا أن هدانا الله " والصلاة والسلام على سيدنا مجد خاتم الأنبياء والمرسلين ... وبعد .

يقول الله عز وجل في حديثه القدسي:

" لم يشكرنى من لم يشكر من أجريت له النعمة على يديه "

وروى الترمذى عن أبى هريرة (رضى الله عنه) قال : قال رسول الله (صلى الله عليه وسلم) :

" من لا يشكر الناس لا يشكر الله "

بتوفيق الله عز وجل تم الانتهاء من هذه الأطروحه، ويُسعدني ويشرفني، أن أتوجه بخالص الشكر، وعظيم التقدير إلى أستاذى الجليل والفقيه الفاضل الأستاذ الدكتور / مدحت رمضان أستاذ القانون الجنائي – رئيس قسم القانون الجنائي – كلية الحقوق – جامعة القاهرة (سابقًا)، والذي كرس حياته العلمية في سبيل النهوض بالبحث العلمي، ومؤازرة الباحثين، فنال الباحثون من فيض علمه، فهو الذي لم يدخر وسعًا ولم يأل جهدًا أو وقتًا في الإشراف على إعداد البحث ومراجعته، وفي تقديم العون المتصل، والنصح السديد، والتوجيه الدائم طوال مراحل العمل في هذا البحث، وأكرمني سعادته بقبول الإشراف على رسالتي ورئاسة سعادته لجنة المناقشة والحكم على الرسالة، ولم يضن علي طوال فترة التسجيل بالرسالة بالنصح والإرشاد، وبالتوجيه لإتمام هذه الأطروحه

لتكون على الوجه اللائق، فقد أسرنى سعادته منذ البداية بسعة صدره، وفيض علمه، فضلاً عما تحلى به سعادته من سمو خلق رفيع، ورغم مشاغله الجسام ومسئولياته المتعددة، فقد تعهدنى سعادته بالعلم الوفير، والمعلومات القيمة التى أنارت لى سبيل البحث للخروج بهذه الأطروحه، راجيًا من الله عز وجل أن تكون محل للقبول والرضاء، أفاض الله عليه علمًا فوق علم وجزاه الله عني وعن طلاب علمه خير الجزاء، وأدام على سعادته موفور الصحة وتمام العافية.

كما يشرفنى أن أتقدم بخالص الشكر والتقدير إلى أستاذى الدكتور/ عمر محمد سالم أستاذ القانون الجنائى وعميد كلية الحقوق جامعة القاهرة (سابقاً)، لتفضل سيادته قبول الانضمام عضواً بلجنة الحكم على هذه الرسالة، رغم ضيق وقت سعادته ومسئولياته المتعددة، فجزاه الله عنى خير الجزاء ومتعه الله بالصحة والعافيه.

كما أتقدم بخالص الشكر والتقدير إلى معالى المستشار الدكتور/ أحمد فتحى أبو العينين نائب رئيس محكمة النقض، لتفضل سعادته بقبول المشاركة في لجنة الحكم على هذه الرسالة، رغم ضيق وقت سعادته ومسئولياته المتعددة، فجزاه الله عنى خير الجزاء ومتعه الله بالصحة والعافيه.

وأتقدم أيضاً بخالص الشكر والتقدير والعرفان إلى كل من ساهم في اعداد هذا البحث، له منى كل التقدير والاحترام.

الباحث

مقدمة

بات الإرهاب من أخطر الظواهر الإجرامية قاطبة، التى تؤرِق العالم الدولي بأسره، لما يخلفه من دمارٍ، وتحطيمٍ للشعوب، وباتت المجتمعات جميعها تسن القوانين، وتُعِدُ العُدة، وتشحذ الهمم لمواجهته، وتتخذ من الإجراءات الاستثنائية ما يحفزها لوأد تلك الظاهرة الإجرامية، التى أراقت الدماء، وروّعت السكان، وأتلفت المنشآت، وقتلت الأبرياء سواءً من رجال السلطة العامة (القوات المسلحة، أو الشرطة، أو رجال القضاء)، أو من السكان المدنيين.

إن الإرهاب القبيح الدامي لم يقتصر على بث الرعب، والفزع، والضغط على الحكومات، وإكراهها للقيام برغباتها، وتنفيذ متطلباتها، وإنما أخذ بالتقنيات الحديثة، فظهر على الساحة الإرهاب الإلكتروني، والأسلحة الفتاكة التقليدية، وغير التقليدية؛ لتنفيذ مآربه، ممولاً بذلك من دول بذاتها ترعاه، وتنظيمات دولية تؤازره، وتشد من أزره، بالمال والسلاح، ولم تَعُد الأسلحة التقليدية هي ذراعه، وإنما باتت الجماعات الإرهابية تأخذ بالوسائل الحديثة، واستغلال المواقع الإلكترونية، وتسخيرها لتحقيق أهدافه من خلال الترويج لأفكار المنظمات الإرهابية، أو الدعوة للانضمام لها، أو التخطيط لتنفيذ جرائمها، وأيضًا تستخدم الإرهابية، أنواع الأسلحة الحديثة، فلم يَعُدْ السلاح التقليدي هو المستخدم الآن، ولكن عمد الإرهابيون إلي منهج التطوير في كافة استراتيجياتهم عن طريق استخدام أسلحة الدمار الشامل، لا سيما البيولوجية، والكيماوية، والنووية، مستغلين في ذلك العولمة الحديثة، والشبكة العنكبوتية، وسرعة وسائل الاتصال مستغلين في ذلك العولمة الحديثة، والشبكة العنكبوتية، وسرعة وسائل الاتصال ودقتها.

وقد أدى الغموض الكبير الذي يكتنف الإرهاب إلي تصارع كافة الدول إلى سن التشريعات؛ لمواكبة هذه الظاهرة الإجرامية الخطيرة، والحد من انتشارها، حرصًا على الأمن القومي وحقوق الإنسان في إطار من الموازنة بين استقرار النظام العام، واحترام حقوق الإنسان وحرياته الأساسية، في منظومة واحدة تسير جنبًا إلى جنب.

وقد طور الإرهاب من آلياته، فاستخدم العنف لتحقيق أهدافه، وليس العنف بصورته التقليدية، ولكن أي شئ من شأنه تحقيق العُنف دون الوقوف على معناه التقليدي، فأصبح العنف وفقاً للعولمة الحديثة يشمل العبث بنظم المعلومات، وأنظمة الطيران والمراقبة، أو نظم إطلاق الصواريخ، أو اختراق الأجهزة الأمنية عن طريق القرصنة المعلوماتية، فظهرت على الساحة أنماط متنوعة من العنف أفرزتها العولمة الحديثة، فاستخدمت الغازات السامة، والسموم، والمواد الحارقة، والعبث بأنظمة الطائرات والصواريخ، والسفن، وخطف الطائرات، وتسميم مياه الشرب ...إلخ، كل ذلك يدخل تحت إطار العنف، ماساً بكل الحقوق التي كفل المُشرع حمايتها.

ومن ثمّ، بات المجتمع الدولي أمام نوعين من التحديات لتلك المواجهة: تحديات أمنية لحفظ أمن واستقرار الأوطان، وحماية النظام العام، وتحديات أخرى تنبعث من احترام حقوق الإنسان، ومعايير الدولة القانونية التي يتعين الالتزام بها، وقد نهض المجتمع الدولي بالتزاماته من أجل مواجهة هذه الظاهرة الإجرامية الخطيرة، من خلال تسارع كافة الدول إلي سن تشريعات داخلية تشمل أطر موضوعية، وإجرائية، تحد من الزحف المتنامي للإرهاب، وفرض بعض القيود على الحريات، بيد أن، هذه القيود لابد أن تكون في إطار من سيادة القانون، والرقابة القضائية الكاملة على كافة الإجراءات الاستثنائية لمواجهة الصور المختلفة للعنف، والتي تتضمن جرائم الاعتداء على الإنسانية، وجرائم الإبادة الجماعية، وجرائم الحرب، وألقي المجتمع الدولي على عاتق القانون الدولي مهمة تنظيم التعاون الجنائي الدولي لمواجهة الإرهاب.

وقد أرّقَتُ تلك الظاهرة الشعوب، والمجتمع الدولي، فبات يُعد العُدة، وذلك عقب الكثير من الجرائم، والأحداث الإرهابية المتلاحقة من قتل، وتخريب، واغتيالات، وحوادث خطف طائرات، واحتجاز رهائن، واعتداء على

فهرس المتويات

الصفحة	الموضوع
1	مقدمةمقدمة
	الباب الأول
	الإطار القانونى لمواجهة الجريمة الإرهابية
11	تقديم وتقسيم
	الفصل الأول
1 7	ماهية الإرهاب
١٣	المبحث الأول: التعريف اللغوي للإرهاب
١٣	المطلب الأول :تعريف الإرهاب في اللغة العربية
١٦	المطلب الثاني: التعريف بالإرهاب في اللغتين الفرنسية والإنجليزية
۱۸	المبحث الثاني: تعريف الإرهاب في التشريع الوطني والمقارن
۱۸	المطلب الأول: مفهوم الإرهاب في بعض التشريعات الأجنبية.
۱۸	أولاً: ماهية الإرهاب في القانون الفرنسي
* *	ثانيًا: منهج المشرع الأمريكي بشأن مفهوم الإرهاب
۲۳	ثالثًا: منهج المشرع الانجليزي في شأن مفهوم الإرهاب
70	المطلب الثاني: تعريف الإرهاب في بعض الدول العربية
40	أولاً: موقف المشرع الإماراتي من مفهوم الإرهاب
* *	ثانياً: موقف المشرع اليمني من مفهوم الإرهاب
* V	ثالثًا: موقف المشرع الجزائري من مفهوم الإرهاب

الصفحة	الموضوع
۲۸	رابعا: موقف المشرع البحريني من مفهوم الإرهاب
4 9	خامساً: موقف المشرع المصري من مفهوم الإرهاب
	المطلب الثالث: في تعريف الاتفاقيات والقرارات الدولية للجرائم
37	الإرهابية
٣٩	- جهود المنظمات الدولية في تعريف الإرهاب
44	١ – اتفاقية جنيف الخاصة بمنع وقمع الإرهاب ١٩٣٧
	٢ - اتفاقية منظمة الدول الأمريكية لمنع ومعاقبة أعمال الإرهاب
	التي تأخذ شكل جريمة ضد الأشخاص (واشنطن ١٩٧١)
٤١	••••••
£ Y	٣– الاتفاقية الأوروبية لقمع الإرهاب لعام ١٩٧٧
	٤ - اتفاقية منظمة التعاون الإسلامي لمحاربة الإرهاب عام
££	(۱۹۹۹م)
\$ 0	٥ – اتفاقية منظمة الاتحاد الافريقي لمكافحة الإرهاب (١٩٩٩م)
٤٦	٦ – الاتفاقية العربية لمكافحة الإرهاب
٥١	المبحث الثالث: التعاريف الفقهية للإرهاب
٥٢	أولاً: مفهوم الإرهاب في الفقه العربي
٥٦	ثانيًا: مفهوم الإرهاب في الفقه الغربي
٦٤	المبحث الرابع: تطبيقات قضائية بشأن تعريف الجريمة الإرهابية
٦ ٤	المطلب الأول: موقف القضاء الفرنسي
٦٨	المطلب الثاني: تطبيقات تعريف الإرهاب في القضاء المصرى

الصفحة	الموضوع
	الفصل الثانى
٧١	الطبيعة القانونية للجريمة الإرهابية
V Y	المبحث الأول: الجريمة الإرهابية والجريمة السياسية
٧ ٢	أولاً: تعريف الجريمة السياسية
	ثانيًا: معيار أوجه الاختلاف بين الجريمة الإرهابية والجريمة
٧٦	السياسية
٨٢	المبحث الثانى: الجريمة الإرهابية والجريمة المنظمة
٨٤	أولاً: تعريف الجريمة المنظمة
۲۸	ثانياً: صور الجريمة المنظمة
٨٨	ثالثاً: خصائص الجريمة المنظمة
1.1	رابعًا: التفرقة بين الإرهاب والجريمة المنظمة
1 . £	المبحث الثالث: الجريمة الإرهابية والجريمة الدولية
1 . £	أولاً: تعريف الجريمة الدولية
1 . 9	ثانيًا: صور الجريمة الدولية
111	ثالثًا: خصائص الجريمة الدولية
117	رابعًا: الصلة بين الإرهاب والجريمة الدولية
111	المبحث الرابع: الجريمة الإرهابية وأعمال المقاومة الشعبية والثورة.
110	أولاً: الإرهاب وأعمال المقاومة الشعبية
119	ثانيًا: الارهاب والثورة

الصفحة	الموضوع
177	الفصل الثالث
	البنيان القانونى للجريمة الإرهابية
1 7 7	المبحث الأول: الجريمة الإرهابية التامة
17 £	المطلب الأول: وجود مشروع إجرامي
17 £	* المقصود بالمشروع الإجرامي
١٢٦	المطلب الثاني: الركن المادي لجرائم الإرهاب
1 7 7	الفرع الأول: السلوك في جرائم الإرهاب
۱۳.	أولاً: السلوك الإيجابي في الجرائم الإرهابية
١٣١	ثانياً: السلوك السلبي
١٣٣	ثالثاً: السلوك الإيجابي بالامتناع
1 7 £	الفرع الثاني: النتيجة في جرائم الإرهاب
1 £ Y	الفرع الثالث: علاقة السببية في جرائم الإرهاب
1 £ V	المطلب الثالث: الركن المعنوي لجرائم الإرهاب
1 £ 9	الفرع الأول: القصد الجنائي العام في الجريمة الإرهابية
108	الفرع الثاني: القصد الجنائي الخاص في الجريمة الإرهابية
177	المبحث الثاني: الجريمة الإرهابية الناقصة (الشروع)
	الباب الثاني
	السياسة الجنائية الموضوعية
١٦٨	في مواجهة الجريمة الإرهابية

الصفحا	الموضوع
_	الفصل الأول
	السياسة الجنائية الموضوعية للمشرع المصري فى مواجهة
179	" الجريمة الإرهابية
	المبحث الأول: بعض صور التجريم التي أوردها المشرع
1 4 7	المصري بشأن الجرائم الإرهابية.
	المطلب الأول: جريمة إنشاء أو تأسيس أو تنظيم أو إدارة
1 7 5	التنظيمات الإرهابية
	المطلب الثاني: جريمة القيام بعمل قيادي لجماعة مخالفة
١٨.	للقانون أو امدادها بمعونات
١٨.	أولاً: جريمة تولى زعامة أو قيادة في تنظيم إرهابي
	ثانياً: جريمة تقديم معونات مادية ، أو مالية التنظيم
1 / 1	الإِرهابي
	المطلب الثالث : جريمة الانضمام أو المشاركة في تنظيم
١٨٣	إرهابي
١٨٦	المطلب الرابع: جريمة تمويل الإرهاب
	الفرع الأول: العلاقة بين جريمة تمويل الإرهاب، وغسل
1 1 9	الأموال
	أولاً: ماهية كلاً من جريمتي غسل الأموال، وتمويل
۱۹۳	الإرهاب
۱۹۳	(١) التعريف القانوني لجريمة غسل الأموال

الصفحة	الموضوع
۲.۳	(٢) تعريف جريمة تمويل الإرهاب
	ثانيًا: أوجه التشابه والاختلاف بين جريمتي غسل
۲.۷	الأموال وتمويل الإرهاب
717	ثالثًا: التوصيات التسع الخاصة بمكافحة تمويل الإرهاب
	رابعًا: المعايير الدولية لمكافحة غسل الأموال وتمويل
777	الإرهاب وانتشار التسلح
	* توصيات مجموعة العمل المالي (FATF) فبراير
* * V	٢٠١٢
	الفرع الثاني: المواجهة التشريعية لجريمة غسل الأموال في كلِّ
405	من التشريعات المصرى والفرنسي والأمريكي
	أولاً: المواجهة التشريعية لجريمة غسل الأموال في
409	التشريع المصرى
	* السياسة التشريعية للمشرع المصرى في مكافحة
771	جريمة غسل الأموال
۲۸.	* أحكام النقض بشأن جريمة غسل الأموال
	ثانيًا: المواجهة التشريعية لجريمة غسل الأموال في
4 7 4	التشريع الفرنسي
	ثالثًا: المواجهة التشريعية لجريمة غسل الأموال في
797	الولايات المتحدة الأمريكية
	المطلب الخامس: جريمة الترويج، أو حيازة، أوإحراز أشياء،
499	أو معدات للأغراض غير المشروعة

	المطلب السادس: جريمة إجبار شخص على الانضمام إلى
	أحد التنظيمات الإرهابية أو منعة من الانفصال
۲. ٤	عنها
	المطلب السابع: السعي أو التخابر للقيام بأي عمل من
* • A	أعمال الإرهاب
	المطلب الثامن : التعاون أو الالتحاق بجهة أجنبية إرهابية أو
71	عسكرية
	المطلب التاسع: جريمة اختطاف وسيلة من وسائل النقل
479	الجوي، أو البرى، أو المائي
٣٣.	الفرع الأول: خطف الطائرات، وتغيير مسارها بالقوة
401	الفرع الثاني: جريمة خطف السفن (القرصنة البحرية)
	المطلب العاشر : جريمة تخريب المبانى أو المنشآت
٤٠١	والاستيلاء عليها بالقوة والعنف
	* تطبيق القضاء الجنائى المصرى لجريمة إحراز
٤٠٨	المفرقعات لإتلاف العقارات المملوكة للدولة
	المطلب الحادى عشر: جريمة القبض بدون وجه حق على
	شخص، أو احتجازه، أو حبسه كرهينة، أو
٤١.	تمكين المقبوض عليه من الهرب
	الفرع الأول: منهج المشرع المصرى في مواجهة جريمة
4 4 4	فالمنا المائية

الموضوع

الصفحة	الموضوع
	الفرع الثاني : منهج المشرع الفرنسي في مواجهة جريمة
2 7 7	خطف واحتجاز الرهائن
	المطلب الثاني عشر: جريمة التعدى على أحد القائمين على
	تنفيذ أو تطبيق أحكام قانون مكافحة جرائم
£ 4 7	الإرهاب، أو مقاومته
	المطلب الثالث عشر: جريمة إنشاء مواقع بغرض الترويج
	للأفكار أو المعتقدات الداعية للأعمال
* * *	الإرهابية
	الفرع الأول : كيفية ارتكاب الجرائم، والهجمات عبر
207	الفضاء الإلكتروني
	الفرع الثاني: التحقيق الجنائي في الجرائم الإرهابية عبر
207	الإنترنت
	أولاً: التحقيق الجنائي، والمعاينة، والتفتيش، والضبط
	الناجم عن ارتكاب الجرائم الإرهابية عبر المواقع
	الإلكترونية، ومدى شرعية الأدلة المتحصلة
107	بالوسائل الإلكترونية، والتعويل عليها
	ثانيًا: المعوقات، والتحديات التي تواجه البحث،
	والتحقيق عبر المواقع الإلكترونية، ومنهج
	المشرع المصرى، وموقف بعض التشريعات
٤٦٧	المقارنة

الصفحة	الموضوع
	لمبحث الثاني: السياسة العقابية للمشرع المصري بشأن الجرائم
£	الإرهابية
	المطلب الأول: تشديد العقاب على بعض الجرائم إذا ارتكبت
٤٧٩	لغرض إرهابي
£AY	المطلب الثاني: الظروف القضائية المخففة وجرائم الإرهاب.
٤٨٤	المطلب الثالث: الإعفاء من العقاب في جرائم الإرهاب
٤٨٧	المطلب الرابع: تدابير الأمن
£ 9 Y	المطلب الخامس: التدابير المالية الخاصة بجرائم الإرهاب
٤٩٣	الفرع الأول: المصادرة كعقوبة تكميلية وجوبية بشأن جرائم الارهاب
	الفرع الثاني: الغرامة كعقوبة تكميلية جوازية بشأن بعض
£ 9 V	الجرائم الارهابية
	المطلب السادس: حل واغلاق التنظيمات الارهابية كعقوبة
٤٩٩	تكميلية وجوبية
	المطلب السابع: عدم انقضاء الدعوى الجنائية وسقوط
0.1	العقوبة بمضى المدة في جرائم الإرهاب
٥٠٣	المطلب الثامن: تعويض ضحايا الإرهاب في مصر
	المطلب التاسع: الأحكام العامة الدستورية والقانونية في مجال
	مكافحة الارهاب، وقمع تمويله من قبل المشرع
٥٠٨	المصري

الصفحة	الموضوع
	الفصل الثاني
	السياسة الجنائية للمشرع الفرنسي
075	في مواجهة الجريمة الإرهابية
0 7 0	المبحث الأول: الجريمة الإرهابية في التشريع الفرنسي
	المبحث الثاني: التكييف القانوني للجريمة الإرهابية من وجهة
٥٣١	نظر المشرع الفرنسي
	المبحث الثالث: السياسية العقابية للمشرع الفرنسي بشأن الجرائم
٥٣٧	الإرهابية
٥٣٨	المطلب الأول: أهداف السياسة العقابية
0 7 9	المطلب الثاني: الإرهاب كظرف مشدد للعقوبة
0 £ 1	المطلب الثالث: سياسة المشرع الفرنسي بشأن التشجيع والمكافأة .
	الفصل الثالث
	السياسة الجنائية للمشرع الأمريكي
٥٤٨	في مجال مكافحة الارهاب
00,	المبحث الأول: سلطات الطوارئ، وتطبيق القانون العسكري.
	المبحث الثاني : قانون باتريوت في أكتوبر سنة (٢٠٠١)،
005	وقانون اللجان العسكرية سنة ٢٠٠٦
000	المطلب الأول: قانون باتريوت في أكتوبر سنة (٢٠٠١)
071	المطلب الثاني: قانون اللجان العسكرية سنة ٢٠٠٦

الصفحة	الموضوع
	المبحث الثالث: أهم ملامح السياسة الجنائية من وجهة نظر
٥٦٣	المشرع الأمريكي
	المطلب الرابع: قانون جاستا الأمريكي المسمى "قانون العدالة ضد
079	الارهاب"
	الباب الثالث
٥ ٧ ٩	الإرهاب والمواجهة الجنائية الإجرائية
	الفصل الأول
	السياسة الجنائية الإجرائية للمشرع الصري
٥٨.	في مواجهة الجريمة الارهابية
٥٨٦	المبحث الأول: مرحلة جمع الاستدلالات بشأن الجرائم الإرهابية
٥٨٧	المطلب الأول: إجراءات الاستدلال في جرائم الإرهاب
٥٨٧	الفرع الأول: التحفظ على المتهم
۸۶٥	الفرع الثاني: القبض على المتهم
٦	الفرع الثالث: التصرف مع المتهم
	المطلب الثاني: قانون الطوارئ وأثره على إجراءات الاستدلال
٦.٥	لمواجهة جرائم الإرهاب
٦.٦	الفرع الأول: المقصود بحالة الطوارئ
	الفرع الثاني: أسباب إعلان حالة الطوارئ، والأثار التي
٦٠٨	تترتب على اعلانها

الصفحة	الموضوع
	الفرع الثالث: أثر قانون الطوارئ على إجراءات الاستدلال
٦١٤	مواجهة المتهم
٦٢.	المبحث الثاني: مرحلة التحقيق الابتدائي بشأن الجرائم الإرهابية.
	المطلب الأول: السلطات الاستثنائية المخولة للنيابة العامة
777	لمواجهة جرائم الإرهاب
	المطلب الثاني: تخويل النيابة العامة سلطات قاضي التحقيق
٦٣.	في جرائم الارهاب
707	المبحث الثالث: مرحلة المحاكمة بشأن الجرائم الإرهابية
708	المطلب الأول: الاختصاص المكانى بنظر جرائم الإرهاب
	المطلب الثاني: سياسة المشرع المصرى بشأن المحاكمة في
٦٦٤	قانون مكافحة الإرهاب
	* تطبيقات قضائية في ضوء أحكام محكمة النقض
٦٧٣	المصرية بشأن جرائم الإرهاب
	الفصل الثاني
	السياسة الجنائية الإجرائية للمشرع الفرنسي
٦٨.	في مواجهة الجريمة الارهابية
١٨٢	المبحث الأول: الإجراءات الاستثنائية لمواجهة الجرائم الإرهابية
	* تطبيقات قضائية بشأن الجريمة الإرهابية في ضوء
٧ . ٤	أحكام المجلس الدستوري الفرنسي

الصفحة	الموضوع
٧1.	المبحث الثاني: تعويض ضحايا الإرهاب في فرنسا
	الفصل الثالث
	التعاون الدولى الجنائى
V 1 9	فى مكافحة الجريمة الإرهابية
	المبحث الأول: جهود منظمة الامم المتحدة في مجال مكافحة الجريمة
V Y 1	الإرهابية
	المطلب الأول: القرار ١٣٧٣ الصادر من مجلس الأمن بشأن
V Y Y	مكافحة الإرهاب
Y Y V	المطلب الثاني: لجنة مكافحة الإرهاب التابعة لمنظمة الأمم المتحدة
	المبحث الثاني: آليات التعاون الدولي في مجال مكافحة الجريمة
٧٣٤	الإِرهابية
٧٣٤	المطلب الأول: تسليم المجرمين
٧٣٤	الفرع الأول: ماهية التسليم وحالاته
٧٣٧	الفرع الثانى : شروط التسليم
V £ 7	الفرع الثالث: إجراءات التسليم
Y 0 Y	المطلب الثانى: المساعدة القضائية
Y 0 £	الفرع الأول: صور وأشكال المساعدة القضائية
	الفرع الثاني: المساعدة القضائية في الاتفاقيات الدولية المناهضة
٧٦.	للإرهاب
٧٧.	الفرع الثالث: التعاون الشرطي الدولي

الصفحة	الموضوع
	المبحث الثالث: معوقات التعاون الدولي في مجال مكافحة الجريمة
٧٧٨	الإرهابية، وكيفية تفعيله
٧٨٠	المطلب الأول: معوقات التعاون الدولي
٧٨٣	المطلب الثاني: مواجهة المعوقات وتفعيل التعاون الجنائي الدولي.
۲۸۲	– الخاتمة:
۲۸۲	– ا لنتائج:
V 9 A	التوصيات
٨٠٦	– تذییل
٨٠٩	– المراجع:
٨٠٩	أولاً: المراجع باللغة العربية:
٨٠٩	(١) المراجع العامة والخاصة:
٨٢٦	(٢) المجلات والدوريات العلمية :
۸٣.	(٣) رسائل الدكتوراة والماجستير:
٨٣٣	(٤) الأبحاث والمؤتمرات:
٨٣٨	(٥) أحكام المحاكم:
۸٤.	ثانيًا: المراجع باللغة الأجنبية:
۸٤.	(١) المراجع باللغة الإنجليزية:
٨٤٤	(٢) المراجع باللغة الفرنسية:
٨ ٤ ٩	ثالثًا: المواقع الإلكترونية:
NO1	– فهرس المحتوبات